الخيار الديموقراطى فى مصر
بين المرجعيات والسيناريوهات المتوقعة

د. جمال على زهران
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
جامعة قناة السويس

٢٠٠٤ م

تابعت مثل أى مصرى غيور على حاضر ومستقبل هذا الوطن ، تشكيل حكومة مصرية جديدة برئاسة الدكتور/ أحمد نظيف ، الذى كان يشغل منصب وزير الاتصالات قبل تكليفه بتشكيل الحكومة ورئاستها . وبعد صدور القرار الجمهورى مساء الثلاثاء ١٣ يوليو الماضى وحلف اليمين صباح الأربعاء ١٤/ يوليو ، واجتماع الرئيس مبارك بالحكومة لإصدار التوجيهات والتعليمات كما هو معتاد فى هذا الأمر ، يبقى للمحلل السياسى أن يستعيد قراءة ما حدث ودلالاته المستقبلية ، وذلك فى ظل المرجعيات المعروفة فى النظم السياسية المختلفة .

أولا : تكوين الحكومة فى النظم الديموقراطية وغير الديموقراطية :

فالنظام السياسى الديموقراطى عموما ، ينظر إلى الحكومة بأنها حكومة الشعب، تأتى بارادته وتذهب بارادته . فالشعب هو الذى ينتخب الحزب السياسى الذى بدوره لو حصل على الأغلبية ، يقوم بتشكيل الحكومة ، وإذا لم يحظى بالأغلبية المطلقة (٥٠% + ١) ، فانه عليه أن يلجأ إلى التنسيق أو التحالف مع أقرب الأحزاب اليه ليشكل حكومة ائتلافية . ومن ثم فالحكومة فى ظل أى نظام ديموقراطى هى حكومة سياسية لها رؤية متكاملة، وحصلت على ثقة الشعب – لا ثقة السيد الرئيس– فى ظل تلك الرؤية الشاملة التى طرحها مرشحوا الحزب فى الانتخابات الحرة والنزيهة. ومن ثم فان قرار تشكيل الحكومة هو قرار جماهيرى ، تكشفه نتائج فرز صناديق الانتخابات الحقيقية . وبالتالى فالحكومة عليها أن تتعامل مع الشعب بشفافية، وتخضع للمحاسبة والرقابة المستمرة ، وتستشعر نبض الشعب واتجاهاته ناحيتها من خلال استطلاعات الرأى التى تجريها مراكز قياس الرأى العام غير الخاضعة للرقابة أو التدخل فى عملها .

أما فــى **النظام السياسى غير الديموقراطى** ، أو النظام فى المراحل الانتقالية – بالمناسبة ليس هناك نظام سياسى يعلن أنه غير ديموقراطى بل ان جميع النظم فى رأى حكامها نظما ديموقراطية !! – فانه يشهد واقعا مختلفا . فنصوص الدستور وان أعطت للحكومة حق المشاركة فى وضع السياسات مع الرئيس ، والقيام

بتنفيذها، فاننا نرى ذهاب الحكومة والاتيان بحكومة أخرى بارادة الرئيس فى الوقت والزمان الذى يحدده ، ووفق رؤيته بغض النظر عـن الرأى العـام ان وجدت له مراكز قياس علمية – أو المعارضة أو جماعات الضغط من المجتمع المدنى – أن أعطيت لها الحرية فى الحركة بعيدا عن قيود الإدارة الرسمية المتمثلة فى العديد من الأجهزة . كما أن الحكومة تعمل وفق توجيهات السيد الرئيس وتنفذ إرادة الرئيس ورؤيته التى لم يشاركه فيها أحد . ولذلك فانه يمكن ان نطلق على الحكومة " حكومة السيد الرئيس" ، وليست " حكومة الشعب " كما هو السائد فى أدبيات النظم الديموقراطية المعروفة .

ونحن بالتالى أمام " حكومة تنفيذية " وليست " حكومة سياسية " . وهى خاضعة لمحاسبة شكلية أمام برلمان يمارس دورا شكليا فى الرقابة السياسية عموما. حيث لم يثبت فى تاريخ البرلمان المصرى على سبيل الاشارة ، أن أقال وزيرا ، أو أجبر وزيرا على الاستقالة ، ومن باب أولى لم يستطع البرلمان اقالة حكومة أو محاسبتها ، بل العادة هى مناقشة طلبات الاحاطة والاستجواب ثم الشكر والانتقال إلى جدول الأعمال .

لذلك فانه فى الأصل ، وفق *مرجعيات النظم الديموقراطية* ، تكون الحكومة سياسية جاءت بارادة الشعب عبر صناديق الانتخابات ، وبالتالى ، فان رئيس الحكومة وأعضائها لديهم رؤية سياسية يتم محاسبتهم عليها . أما **النظم غير *الديموقراطية*** فان الحكومة عادة هى حكومة تكنو قراطية أى حكومة فنية تقوم بدور تنفيذى فى جزر منعزلة دون انسجام فى الرؤية أو التنفيذ . ولذلك أيضا ليس من المستحب أن نسأل دائما عند صدور تكليف من السيد الرئيس بتكوين حكومة جديدة ، هل هذه الوزارة تكنوقراطية أم لا ؟! لأن الاجابة واضحة . أن الحكومة طالما أنها لم تأتى بإرادة الشعب مباشرة ، فهى حكومة تنفيذية فنية (تكنوقراطية)، بل ان جاز اللفظ فهى **" *حكومة السيد الرئيس* "** ، لأنهـا تنفذ رؤيته . ولذلك فانه من

الأجدر هنا أن يحاسبَ السيد الرئيس على أعمال حكومته باعتباره هو الذى يعطى لها برنامج العمل ، ويختارها بإرادته الحرة وفق رؤيته وقناعاته . والنظم السياسية غير الديموقراطية لا تستطيع أن تراجع السيد الرئيس ، وبالتالى لا تستطيع محاسبته .

ولننظر فى النظم الديموقراطية كيف يحاسب الرؤساء ورؤساء الحكومات، (بوش فى الولايات المتحدة، شرودر فى المانيا ، بلير فى بريطانيا ، أزنار فى أسبانيا، شيراك فى فرنسا، وحتى بوتين فى روسيا ، بل رئيس وزراء الهند الذى سقط فى الانتخابات الأخيرة (فاجيابى) ليصعد حــزب المؤتمر ، وكذا فــى جنوب افريقيا ، ... الخ) .

وفى مصر ، عندما يحاول بعض رؤساء الوزارة أن يكونوا سياسيين ، فإن اقالتهم تتم فى أقرب وقت [نموذج على لطفى وكمال الجنزورى فى عهد مبارك ، ونموذج عزيز صدقى فى عهد السادات] .

ثانيا : آليات اختيار أعضاء الحكومة فى النظامين الديموقراطى وغير الديموقراطى :

تتوفر فى النظام الديموقراطي آليات عديدة عند اختيار أعضاء الحكومة. فليس فى تقاليد هذا النظام أن يأتى وزيرا بـ " الباراشوت " حيث لم يسبق معرفته للرأى العام . ولا تتشكل الحكومة بسياسة " المفاجآت " . بل ان أعضاء الحكومة يجب أن يعرفهم الرأى العام مسبقا ، وأن يتم إعلانهم على " المواطنين " قبل الاقرار الرسمى لتشكيل الحكومة ، ليسجل المواطنون آراءهم أو اعتراضاتهم عليهم أن توفرت دلائل لديهم ضد هذا أو ذاك .

بل هناك آلية لجان الاستماع أمام البرلمانات الديموقراطية لمحاسبة الوزراء بعد الاستماع إليهم وإلى أفكارهم وسجل أعمالهم فى نطاق وزاراتهم ، والنظر فى تاريخهم السياسى والوظيفى بل والشخصى باعتبار أن " نظافة " التاريخ الشخصى للمرشح لمنصب وزارى له أهمية كبيرة فى " نظافة " قراراته وحرصه على تغليب الصالح العام دائما .

كما أن بعض النظم الديموقراطية ، تشترط موافقة البرلمان على تشكيل الحكومة رسميا قبل بدء عملها .

بينما فى النظم غير الديموقراطيه ، لا نعرف لماذا تأتى الوزارة بكاملها ولماذا ترحل ؟! ولماذا يأتى وزير ، ولماذا يرحل ؟! ونتعجب حينما نرى وزيرا عليه مؤاخذات لا حصر لها ومحل اتفاق الرأى العام من خلال صحف المعارضة والصحف الرسمية الموالية بالطبع للحزب الحاكم ، ولا تتم اقالته أو تغييره ، بينما يرحل وزير لا يختلف الرأى العام على سلامة سلوكه واستقامته ، دون سبب معروف أو معلن!!. كما لا يعرف أحد حدود التمايز فى الخطأ عند التغيير أو الاقالة . فهناك وزير يهدر مال عام بالمليارات لا يحاسب ، ووزير آخر قد يتسبب فى اهدار مال عام ولكن بشكل محدود لا يتخطى الآلاف أو عدة ملايين بسيطة وتتم اقالته او تغييره !! . ما هى

الأسباب الكامنة وراء ذلك ؟! هذا مالا يعرفه أحد ، وتضيع المعالم مع مرور الأيام واستمرار النخب الحاكمة لأكثر من ربع قرن فى مواقعها وهذه هى مصيبة النظم السياسية غير الديموقراطية .

ولذلك ليس مستغربا أن تتشكل الحكومة فى مصر من شخصيات لا يعرفها الرأى العام ، ولا نعرف خلفيات هؤلاء الوزراء أو مواقفهم السابقة حتى نستطيع أن نتعرف على ملامح سياساتهم وأن نتوقع قراراتهم . فنحن أمام ما يعرف بـ " صندوق الدنيا " الملئ بالأعاجيب والحظوظ !! . وتظل فكرة " التجريب " قائمة ومستمرة والثمن الذى يدفع من حاضر ومستقبل هذا الشعب كبير . وليس مستغربا أن يعلن الأستاذ / إبراهيم نافع فى مقالاته بالأهرام التى مهدت للتغيير الوزارى واحتمالات الاقتراب من " أصنام " الوزارة السابقة التى امتدت أعمارهم الوزارية أكثر من عشرين عاما ، أن الوضع الحالى مترديا وبلغ درجة من السوء عظيمة وضخمة". ولكن لم نبحث السبب فى ذلك لتجنبه مستقبلا ؟! .

ولكن هذا الوضع الذى وصلنا اليه وفق ما جسده إبراهيم نافع ، فى مقالاته السابق الاشارة اليها ، وهو خلاصة رؤى الكثير من المثقفين الغيورين على حاضر ومستقبل هذا الوطن منذ فترة طويلة وهم يكتبون ويسجلون تقييماتهم المختلفة والنزيهة ، دون أن يستمع النظام الحاكم لأحد منهم ، إلا بعد ما " وصل السيل الزبا " كما يقولون وهو ما حدا بالسيد/ نافع أن يعترف به تجسيدا لرؤية مؤسسة الرئاسة فى مصر كما هو معروف لطبيعة العلاقة بين مؤسسة الأهرام والرئاسة فى مصر .

وقد أستطيع أن أتفهم على سبيل المثال فى اختيار د. نظيف رئيس الحكومة الجديد – ان كان قد اختار فعلا – وزير التعليم العالى من بين رؤساء الجامعات وهو ذات سمعة محمودة كما أعرف – ولكن لا أستطيع أن اتفهم اختيارات أخرى عديدة دون مبرر أو خلفية مؤهلة لهذا المنصب أو ذاك . وتبدو الاختيارات فى النهاية وكأنها توزيعا للهبات والعلاقات الشخصية والمجاملات ، وهو ما يحدث فى اختيار

السادة المحافظين ، وهو ما ينعكس فى اختيارات المسئولين التاليين للمناصب المختلفة وخاصة فى الجامعات ، وهو ما ينعكس أيضا فى اختيارات القيادات المحلية، وهو ما ينعكس أيضا فى اختيار جيوش المستشارين التى وصلت إلى (٣٠) ألف مستشار حسبما نشر فى هذا الصدد ، وهو ما يؤدى إلى سوء الأداء والأخفاق غالبا ، وبالتالى تردى الأوضاع كما أشار إلى ذلك السيد/ نافع .

إن الكفاءة والخلفيات والرؤى السابقة ، ليست من المعايير المستقرة فى اختيار قيادات مصر ، وهو ما يفرض تساؤلا هاما حول : أسباب التدهور العام فى عشرين عاما وقد يسبقها بسنوات تجنبا لعدم الموضوعية فى التحليل ، كما أقر بذلك السيد/ نافع فى مقالاته التمهيدية للتغيير الوزارى الذى حدث وتوابعه من تغييرات أخرى فى هذا السياق .

ومع ذلك فان الفرصة قائمة أمام رئيس الحكومة الجديد د. أحمد نظيف ، بأن يعقد مؤتمرا صحفيا يتم نقله على الهواء مباشرة – فى ظل توجيهات السيد الرئيس بتحرير الاعلام وفى ظل قيادة ممدوح البلتاجى للاعلام فى المرحلة الجديدة – يعلن فيه على الملأ أسباب اختياراته لأعضاء حكومته وأسباب تفضيله لهؤلاء الأعضاء فى مواقع دون أخرى ، وخلفية واضحة عن كل وزير . ثم عليه أن يطرح رؤية شاملة لحكومته فى كافة المجالات بعيدا عن التوجيهات والأوامر العامة والعليا ، وأن أتت رؤية الحكومة فى ظل هذه التوجيهات ، حتى يمكن للرأى العام مراجعة هذه الحكومة بين حين وآخر .

ثالثا : صعوبة التقييم بأدوات غير ملائمة :

لابد من الاعتراف بأنه من الصعوبة أن نقيم الأمور فى تكوين الحكومة واختيار أعضائها واختيار كل المواقع المسئولة فى دولة لا تتوفر فيها كل القيم الديموقراطية الكاملة ، بأدوات الديموقراطية الكاملة وفق ما هو سائد فى النظم السياسية الديموقراطية المستقرة .

ولذلك فان النظام السياسى القائم على مركزية القرار ، ومحورية الشخص (الرئيس) والذى يمتلك نحو ٧٠% من الاختصاصات المنصوص عليها بالدستور وفق دراسة لبعض الزملاء ، ودور هامشى أو محدود للمؤسسات والسلطات الأخرى (تشريعية – حكومة – قضائية) ، مقارنة بما نص عليه الدستور للرئيس ، يصعب أن نفهم مخرجاته فى ظل مرجعية ديموقراطية تقوم على توازن السلطات وقوة المؤسسات ، ومحدودية دور الاشخاص ، ومشاركة واسعة فى صنع القرار ، ورقابة سياسية غير محدودة ، وانتخابات حرة نزيهة يكون السيد فيها هو الشعب لا الأجهزة والإدارة . فالنظام الديموقراطى له تعريفه وآلياته وخبرات الممارسة الطويلة والمستقرة ، بينما النظام غير الديموقراطى له آليات أخرى وخبرات فى ممارسة الاستبداد والمركزية وتغييب الشعب صاحب الحق الأول فى السيادة .

ونحن نحلل ونتحدث مع وسائل الاعلام كمحللين سياسيين تغيب المرجعيات، ونتواصل مع النقد لكل شيئ وكثيرا ما أرى أحيانا صواب بعض الأفكار الرسمية فى سياق أنها ذات مرجعية ديموقراطية ، فأشيد بها ولكن سرعان ما أراها قد أختفت بأفكار أخرى لا تتسق مع المرجعية الديموقراطية . وهذه اشكالية كبرى أمام المحلل السياسى . هل يتواصل مع النقد لكل شيئ ، تواصلا مع الرفض العام ، أم يعلن رأيه فى ظل المرجعية الديموقراطية ؟

فى تقديرى أن الأرجح صوابا هو أن يذكر المحلل السياسى بمرجعياته أولا قبل أن يتواصل مع النقد العام ، فان رأى هذا الموقف يتسق مع المرجعية فيستوجب الأمر الإشارة إلى ذلك ، حتى يمكن حدوث نوع من التراكم فى الممارسة الإيجابية فى الطريق الديموقراطى .

رابعا : آلية الخروج من المأزق الحالى (الاقرار بالخيار الديموقراطى) :

طالما أن النظام الحاكم فى مصر يقر بأنه نظام ديموقراطى، ويتفق مع هذا الخيار الديموقراطى كل القوى السياسية ، فان أكبر تحدى أمام الحكومة الجديدة هو أن تطرح برنامجا شاملا للاصلاح السياسى يدار حوله حوار لمـدة ثلاثة شهور بين كافة القوى السياسية فى المجتمع دون حساسية لأى شيئ ودون خوف من عواقب أى شيئ طالما كان الصالح العام هو الهدف المنشود وليس اى شيئ آخر . ثم يبدأ تنفيذ هذا البرنامج الشامل ، فى ظل جدول زمنى لمدة عام يتضمن انجازا مستمرا لتجسيد المصداقية ، حتى نستطيع أن نستشرف الخير العام فى انتخابات برلمانية حرة نزيهة خالية من الشوائب عام ٢٠٠٥ ، وكذا انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥م .

ويمكن أن نطرح فى هذا السياق ، ضرورة الالتزام بالخيار الديموقراطى وآلياته كما هى سائدة فى المجتمعات الديموقراطية المستقرة حتى يكون ذلك الخيار هو المرجعية لما يمكن الحوار حوله ، بدلا من الحوار الشكلى وفى الجزئيات .

فالخيار الديموقراطى لم يعد ترفا ، كما أنه لم يعد فى مواجهته بديل آخر فى ظل المد الديموقراطى الكاسح منذ حقبة الثمانينيات وحتى الآن حيث تحولت أوربا الشرقية عن الحزب الواحد إلى الخيار الديموقراطى وسقط حائط برلين عام ١٩٨٩م ، وتفكك الاتحاد السوفيتى بنهاية عام ١٩٩١م . وبين ضغوط الخارج وضغوط الداخل ، لم يعد لهذا الخيار الديموقراطى الكامل بديل على الاطلاق .

خامسا : مشروع مقترح للتغيير السياسى :

من خلال ما ورد فى سياق التحليل النقدى للممارسة السياسية فى مصر على وجه الخصوص ، وفق مرجعية الأصول الديموقراطية السليمة ونماذجها التطبيقية المعروفة فى الغرب وبعض الدول المتميزة فى العالم الثالث وفى مقدمتها دول أوروبا الشرقية ، والهند فى آسيا ، وجنوب أفريقيا ، ودول أخرى عديدة ، يمكن القول بأنه يمكننا أن نطرح مشروعا للحاضر والمستقبل تتركز عناصره فيما يلى :

أولا : ضرورة اجراء تعديلات دستورية ضرورية وعاجلة ، وتتركز فى :

[١] انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بين أكثر من مرشح .

[٢] تحديد مدة رئيس الجمهورية بـ (٥) سنوات ولمدتين على الأكثر. (قياسا بالنموذج الفرنسى حاليا) .

[٣] تكليف زعيم الحزب الفائز بالانتخابات [بالأغلبية البسيطة (أكثر من ٥٠%)، أو الحزب الفائز بأعلى نسبة تأييد دون الـ ٥٠% بالتحالف مع آخرين بتشكيل الحكومة خلال مدة معينة .

[٤] قيام رئيس الجمهورية الفائز فى الانتخابات بالتخلى فورا عن عضويته الحزبية أعمالا لمبدأ قومية الدولة ووحدتها .

[٥] الغاء نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين بعد إنتفاء السبب فى وجودها واساءة استغلالها فى الواقع ، وما يترتب على ذلك من اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث يمثل كل (٥٠) الف ناخب عضو واحد فقط . كما هو معمول به فى الأنظمة الأوربية وغيرها .

ثانيا: ضرورة اجراء تعديلات دستورية ضرورية وآجلة ، وتتركز فى :

[١] اعادة صياغة سلطات رئيس الجمهورية وتقليصها بحيث يتم دعم سلطات رئيس الحكومة (زعيم الحزب الفائز فى الانتخابات البرلمانية) ، ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات بحيث يحدث توازن بين السلطات دون جور من سلطة على أخرى .

[٢] الغاء مجلس الشورى بعد انتفاء أغراضه المتمثلة فى لجنة شئون الأحزاب التى يجب الغاؤها والمجلس الأعلى للصحافة بعد استقلال المؤسسات الصحفية، وكذا استقلال جهاز الاذاعة والتليفزيون والاكتفاء بالمجالس القومية المتخصصة مع زيادة فعاليتها وتطويرها وتشكيلها وفق قواعد موضوعيه لا شخصية حتى تصبح مراكز للأفكار كما هو معمول به فى الدول الديموقراطية المعروفة بـ مراكز التفكير (Think - Tanks) .

[٣] الغاء المدعى العام الاشتراكى والعودة للقاضى الطبيعى .

[٤] اعادة الاعتبار للسلطة القضائية بحيث تكون الحكم والمرجعية فى أى حكم دون تداخل مع سلطات أخرى . وهو ما يستتبع الغاء فكرة سيد قراره المخولة لمجلس الشعب ، باعتبار أن قرار الفصل فى الانتخابات والعضوية فى البرلمان من سلطات القضاء .

[٥] الغاء بدعة سلطة الصحافة كسلطة رابعة وهو الأمر الشاذ على كل أنواع النظم السياسية .

ثالثا : اجراء انتخابات حرة نزيهة فى تشكيل البرلمان (مجلس الشعب) ، وفق اجراءات ديموقراطية سليمة تقضى بحياد كامل لجهاز الإدارة (الشرطة – المحافظون – المحليات ... الخ) .

رابعا: الاشراف القضائى الكامل على عملية الانتخابات العامة فى جميع أشكالها (برلمانية – رئاسة الدولة – المجالس المحلية – الهيئات المختلفة) ، بدءا من الجداول الانتخابية وانتهاءا باعلان النتيجة العامة . ومن ثم ينتهى دور وزير الداخلية ، وبالتالى تنتهى فكرة " المرشح المستقل الوطنى " كأن هناك المرشح المستقل غير الوطنى !! .

خامسا: الغاء الجداول الانتخابية الحالية فورا قبل اجراء اية انتخابات عامة خلال عام ٢٠٠٥م : حيث ثبت فسادها بأحكام قضائية ، وكانت مانعا للمشاركة مع أسباب أخرى ، وثبت عدم صلاحيتها لاجراء أية انتخابات وهى بالتالى على وضعها الحالى لا تعبر عن الهيئة الناخبة الحقيقية وبالتالى لا تعبر عن ارادة الجماهير السليمة واعداد جداول انتخابية جديدة وفق الرقم القومى والبيانات المدونة فيه والمدرج بها الدائرة الانتخابية المختارة(*) .

سادسا: الغاء قانون الطوارئ ، وجميع المعوقات القانونية المقيدة للحريات بشكل عام ، والمانعة لاتمام أية انتخابات سليمة .

سابعا: الغاء قانون الأحزاب السياسية الحالى ، واستبداله بقانون بسيط يتيح الفرصة لتكوين الحزب السياسى بكل حرية دون معوقات ، ووفق ضوابط يجمع عليها ممثلوا كافة القوى السياسية فى المجتمع .

ثامنا: اعداد قانون جديد للحقوق السياسية يتضمن المواثيق الدولية الجديدة، والتطورات الحادثة فى المجتمع المصرى ، وتعميقا للخيار الديموقراطى، وعلى أن يتضمن نقطتين مهمتين هما : عدم اسقاط جريمة تزوير الانتخابات بالتقادم ، وتغليظ عقوبة التزوير فى ارادة الشعب إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ردعا لكل من تسوله نفسه فى التلاعب بارادة الشعب .

(*) للكاتب دراسة فى هذا الموضوع تحت النشر .

تاسعا: تحديد سقف مالى للدعاية الانتخابية والصرف على الانتخابات يكون واقعيا، وأن يكون لذلك آليات معينة ، كأن يعين (محاسب وقانونى) مسئولين عن كل مرشح أمام جهات الدولة والقضاء لاثبات كل ما يصرف ومصادر هذه الأموال كما هو متبع فى النظم الديموقراطية . وتجريم المتجاوزين إلى حد الغاء عضويته فى البرلمان إذا ثبت عدم التزامه بذلك ، وبعد تقرير رسمى من السلطة القضائية بحكم اشرافها على عملية الانتخابات .

عاشرا: عملية الأدلاء بالصوت تكون باثبات هوية الشخص والتوقيع بالاسم أو البصمة لمن لا يقرأ أو يكتب ، إعمالا لنزاهة الانتخابات وردعا للمتلاعبين فى ارادة الشعب .

حادى عشر: تحرير الدعاية الانتخابية بإتاحة الفرصة الكاملة فى منافسة متكافئة بين جميع المرشحين ، دون تدخل من جهة الإدارة (فى مصر – وزارة الداخلية). وعلى أن تلتزم الجهات الأمنية بحماية هذه المؤتمرات مهما كانت هوية المرشحين وانتماءاتهم السياسية .

ثانى عشر: اعداد صناديق زجاجية إعمالا للنزاهة والشفافية ، واشاعة عهد جديد بدلا من الصناديق الخشبية التى تعبر عن عهود التزوير والتلاعب فى ارادة الشعب والجماهير .

ثالث عشر: تحرير المجتمع المدنى وفى مقدمته الغاء القانون (١٠٠) الخاص بالنقابات المهنية ، والتى كان من شأنه حدوث شلل كامل فى هذه النقابات التى أضحى دورها ينحصر فى تجميع رسوم العضوية وصرف المعاشات وتنظيم الرحلات !!.

رابع عشر: اعادة رسم وتقسيم الدوائر الانتخابية : بحيث يكون عدد الناخبين مع المطابقه بتوزيع أقسام الشرطة والشكل الجغرافى ، حيث يصبح لكل (٥٠) ألف ناخب نائب يمثلهم فى البرلمان . وتصبح الدائرة يمثلها شخص واحد فقط بعد

الغاء نسبة العمال والفلاحين التى اقترحناها . ويحقق ذلك فعالية أكبر للنائب وسط دائرة محددة ، ويسهل مراجعته ومحاسبته بعيدا عن الاتساع غير المقنع للدوائر الحالية دون فعالية ودون مسئولية بين نائبين غير معروف من يعمل ومن لا يعمل !! .

ووفق هذا المنظور ، تصبح الدوائر الانتخابية ٢٠ دائرة لكل مليون ناخب ، (٦٠٠) دائرة لكل الناخبين الحاليين وعددهم ٣٠ مليون ناخب تقريبا وبالتالى يرتفع عدد أعضاء البرلمان من (٤٥٤ إلى ٦٠٠) عضو وهو ما يبرر الغاء مجلس الشورى عديم الجدوى والأهمية .

خامس عشر: الغاء فكرة تعيين الأعضاء فى مجلس الشعب لانتفاء الغرض من ذلك ، مع توسيع درجة الحرية والغاء كل القيود أمام جميع المواطنين . ولذلك فان فكرة تعيين (١٠) أعضاء فى مجلس الشعب أصبحت عديمة الجدوى .

سادسا : السيناريوهات المتوقعة :

ما سبق هو مشروع قابل للنقاش والحوار ويستلزم ارادة سياسية واضحة وصلبة من الجميع وفى مقدمتهم الحزب الحاكم الذى لو كان يثق فى أغلبية الجماهير، فان عليه أن يقبل التحدى ويطرح مشروعا ديموقراطيا حقيقيا اعمالا للنزاهة والشفافية وحرصا على الصالح العام حاضرا ومستقبلا . وفى تقديرى أنه غير مقبول التذرع بأية حجج أو مبررات لتأجيل ذلك حتى يتم اقتناص رئاسة الدولة ، والبرلمان فى انتخابات عام ٢٠٠٥م بدون هذه الاصلاحات الضرورية التى تعكس التقاء كبيرا حولها من واقع جميع آراء القوى السياسية خاصة المعارضة الرسمية وغير الرسمية، وآراء المثقفين المستقلين المهمومين بآلام المجتمع والتواقين لآمال عريضة فى مستقبل أفضل ، ومع ذلك فان هناك سيناريوهان متوقعان هما :

[١] سيناريو الاصلاح التدريجى بديلا للاصلاح الشامل :

صحيح أن الحزب الوطنى الحاكم يتلكأ فى تبنى مشروع شامل للاصلاح السياسى رغم الضغوط الخارجية عليه ، ويطرح سيناريو الاصلاح التدريجى وخلاصته بعض التغيرات الشكلية التى لا تعكس نية حقيقية فى الاصلاح الشامل ، إلا أن الواقع وتحدياته وضغوط الداخل والخارج ستجبر الحزب الحاكم على الاصلاح السياسى ، والمحك هو جدول زمنى لهـذا الاصلاح عليه أن يضعه ويلتزم به وهو ما يتهرب منه دائما .

[٢] سيناريو العنف والانقضاض على السلطة بديلا لاستمرار الأوضاع أو الاصلاح التدريجى :

أما السيناريو الآخر فى حالة أصرار الحزب الحاكم على التدرج الاصلاحى والقاصر على الشكل والاصرار على اجراء انتخابات عام ٢٠٠٥م وفق هذا التصور، فان المجتمع المصرى وهو يعانى من ازمة مستحكمة فى جميع المجالات ، ويعانى من تدهور معيشى كبير ، فانه معرض للدخول فى دوامة حقيقية من العنف ، أو سعى

من البعض للانقضاض على السلطة فى أى لحظة وهو ما يجب أن نحذر منه فى حالة اصرار النظام الحاكم حاليا على العناد وعدم الاستجابة لمشروع الاصلاح السياسى الشامل وفق جدول زمنى واضح قبل اجراء الانتخابات العامة (رئاسة وبرلمان) عـام ٢٠٠٥م .

وختاما :

أن الشعب المصرى الآن يحتاج أكثر ما يحتاجه إلى الحرية والديموقراطية وليس لرغيف الخبز كما يتصور البعض . فحالة الاكتئاب القومى التى تنتشر فى ربوع البلاد هى من نتاج الركود السياسى وعدم الاهتمام بالرأى العام وعدم اتاحة الفرصة أمامه للمشاركة فى صنع حاضر ومستقبل وطنه . كما أن حالة الانعزالية ومظاهر الهروب والخوف هو من نتاج المناخ المقيد للحريات والمفزع وغير المطمئن للشعب على حاضره ومستقبله .

أن الأمر يحتاج الآن قبل التو ، واليوم قبل الغد ، إلى نقلة موضوعية فى الخيار الديموقراطى . ولن نقول فان الكارثة ستحل ، لأنها قد حلت بالفعل والواقع يشهد بذلك ، ولكن نقول أننا مع كل الغيورين على حاضر ومستقبل هذا الوطن وشعبه العظيم الذى يستحق كل الحرية وكل الديموقراطية لأنه أساس حضارات العالم ، أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الخيار الديموقراطى وحتميته من أجل مصر العظيمة . فبدون الخيار الديموقراطى ، لن تتقدم مصر ، وستظل تدور فى فلك إعادة إنتاج التخلف ، وإعادة انتاج الدور المكبل والمقيد برؤى قصيرة النظر وبقيود وضغوط خارجية لا تتسق ومصالح مصر العليا ، أو مكانتها التاريخية ، ومعطياتها الجغرافية .

أن الديموقراطية هى الوعاء الذى تتفجر فيه كل طاقات الشعب وابداعات المواطنين ، حيث الحرية التى نريد أن نعيش فيها وليس مثلما نشم بعض روائح العطر الطيار المؤقت . نريد حرية دائمة فى مجتمع ديموقراطى كامل حتى نتوقع أن تتقدم مصر دائما وتصبح طليعة الأحرار فى عالمنا الثالث والنموذج الذى يحتذى به . وعلينا أن نواصل النضال بكافة السبل لتحقيق هذا الخيار الديموقراطى ، قبل أن نفاجئ بسيناريو مخيف قد يعيد عقارب الساعة إلى الوراء ويوسع الفجوة الزمنية بيننا وبين الخيار الديموقراطى ، ويسمح بتدخل خارجى على خلفية ما يحدث فى محيطنا الاقليمى . ولنقل فى النهاية ، إن الأفضل – أن يكون الخيار الديموقراطى بـ " يدنا " لا بـ " يد عمرو " ، كما أشار لذلك بعض كتابنا ومفكرينا المهمومين بحاضر ومستقبل هذا الوطن المصرى العربى العظيم.

والله الشاهد ،

جماعة الإدارة العليا

المؤتمر السنوى (٤٠)

شيراتون المنتزة – الأسكندرية

إدارة الإصلاح الشامل فى مصر
فى عصر المتغيرات المتسارعة

٦ – ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٤

الوقت	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
تاريخ	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
	١٨	١٩	٢٠	٢١					
	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠					

اليوم									
الأربعاء ١٠/٦						تسجيل وتسكين			حفل عشاء والإفتتاح
الخميس ١٠/٧	إفتتاح المؤتمر كلمة السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء كلمة رئيس الجماعة كلمة أمين عام المؤتمر	المستجدات العالمية وإنعكاساتها الإقليمية والمحلية أ . د . أحمد عبد الحليم أ . د . حسن نافعة المقرر م . محمد أحمد عبد الكريم	استراحة	الحوار الوطنى كمدخل لإستراتيجيات التنمية أ . جميل مطر أ . محمود المراغى المقرر : أ . أسامة غيث	غذاء وراحة	حقوق الإنسان و مستقبل التنمية أ . د . يحيى الجمل أ . د . جمال زهران المقرر : أ . يحيى المقدم	دوائر العلاقات المصرية العالمية أ . د . عبد الله الأشعل أ . د . السيد عليوه المقرر : أ . د . مفيد شهاب	عشاء	نماذج العمل الوطنى الناجح
الجمعة ١٠/٨	التنمية والخيارات الإستراتيجية أ . د . عثمان محمد عثمان أ . د . نبيل على أ . د . أبو هنطش عبد المجيد المقرر :أ . د . إبراهيم سعد الدين		صلاة الجمعة		غذاء وراحة	التوازنات الإقتصادية الكلية أ . د . محمود محى الدين أ . د . طلعت عبد الملك المقرر : أ . د . محمود عبد الفضيل	المنشأت الصغيرة و دورها فى التنمية أ. د. هانى سيف النصر أ. د. أحمد نصار د . م . يوسف مظهر المقرر: أ . د . جلال غراب		عشاء
السبت ١٠/٩	الموارد البشرية ثروة مصر أ . أحمد العماوى أ. د . هدى زكريا المقرر : أ. د. حمدى عبد العظيم		استراحة	الإدارة المحلية واللامركزية فى إدارة المجتمع المصرى لواء / عادل لبيب لواء / حسن حميدة المقرر :أ. د. أسامة علما	غذاء وراحة	متطلبات التطوير المستمر للتعليم لأغراض التنمية أ . د . على السلمى أ . د . محمود كامل الناقة المقرر: أ . د . محمد عبد اللاه	المجتمع المدنى و دورة فى إحداث التغيير أ . د . محمود شريف أ . د . رفعت لقوشة المقرر: م .سعيد أباظة	عشاء	نماذج العمل الوطنى الناجح
الأحد ١٠/١٠	الجلسة الختامية والتوصيات								